الذكوات البيض

اسم مشتق من الذكوة وهي الجمرة الملتهبة والمراد بالذكوات
الربوات البيض الصغيرة المحيطة بمقام أمير المؤمنين علي بن أبي
طالب{عليه السلام}
شبهها لضيائها وتوهجها عند شروق الشمس عليها لما فيها
موضع قبر علي بن أبي طالب {عليه السلام}
من الدراري المضيئة
{در النجف}فكأنها جمرات ملتهبة وهي المرتفع من الأرض، وهي ثلاثة مرتفعات صغيرة نتوءات بارزة في أرض الغري وقد سميت الغري باسمها، وكلمة بيض لبروزهاعن الأرض.وفي رواية إنّها موضع خلوته أو إنّها موضع عبادته وفي رواية أخرى في رواية المفضل عن الإمام الصادق {عليه السلام}قال:
قلت:يا سيدي فأين يكون دار المهدي ومجمع المؤمنين؟ قال:يكون ملكه بالكوفة، ومجلس حكمه جامعها وبيت ماله ومقسم غنائم المسلمين مسجد السهلة وموضع خلوته الذكوات البيض

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

No.: الرقم: ب ت ع ٥٤٩
Date: التاريخ: ٢٠٢٢/١/١٦

ديوان الوقف الشيعي / دائرة البحوث والدراسات

م/ مجلة الذكوات البيض

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

إشارة الى كتابكم المرقم ١٠٤٦ والمؤرخ ٢٠٢١/١٢/٢٨ والحاقاً بكتابنا المرقم ب ت ٥٧٤٤/٤ في ٢٠٢١/٩/٦ ، والمتضمن أستحداث مجلتكم التي تصدر عن الوقف المذكورة أعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع وانشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا أعلاه موافقة نهائية على أستحداث المجلة.

... مع وافر التقدير

أ.م.د حسين صالح حسن
المدير العام لدائرة البحث والتطوير / وكالة
٢٠٢٢/١/١٧

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التأليف والنشر والترجمة / مع الاوليات.
- الصادرة.

مهند ابراهيم
١٠ / كانون الثاني

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - دائرة البحث والتطوير - القصر الأبيض - المجمع الحكومي - الحائر الشمالي

إشارة إلى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير
المرقم ٥٠٤٩ في ٢٠٢٢/٨/١٤ المعطوف على إعمامهم
المرقم ١٨٨٧ في ٢٠١٧/٣/٦
تُعدّ مجلة الذكوات البيض مجلة علمية رصينة ومعتمدة للترقيات العلمية.

الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٧) السنة الثالثة جمادى الآخرة ١٤٤٦ هـ تشرين الأول ٢٠٢٥ م
رقم الإيداع في دار الكتب والو ثائق (١١٢٥)
الرقم المعياري الدولي ISSN 2786-1763

عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات

رئيس التحرير
أ.د. فائز هاتو الشرع

مدير التحرير
حسين علي محمد حسن الحسني

هيأة التحرير
أ.د. عبد الرضا بهية داود
أ.د. حسن منديل العكيلي
أ.د.نضال حنش الساعدى
أ.د. حميد جاسم عبود الغرابي
أ.م.د. فاضل محمد رضا الشرع
أ.م.د. عقيل عباس الريكان
أ.م.د. أحمد حسين حيال
أ.م .د. صفاء عبدالله برهان
م.د.موفق صبرى الساعدى
م.د.طارق عودة مرى
م.د. نوزاد صفر بخش

هيأة التحرير من خارج العراق
أ.د.نور الدين أبو لحية / الجزائر
أ.د. جمال شلبي/ الاردن
أ.د. محمد خاقانى / إيران
أ.د. مها خير بك ناصر / لبنان

التدقيق اللغوي
م.د. مشتاق قاسم جعفر

الترجمة الانكليزية
أ.م.د. رافد سامي مجيد

العدد (١٧) السنة الثالثة جمادى الآخرة ١٤٤٦ هـ – تشرين الأول ٢٠٢٥ م

الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٧) السنة الثالثة جمادى الآخرة ١٤٤٦هـ – تشرين الأول ٢٠٢٥م

العنوان الموقعي
مجلة الذكوات البيض
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات
الاتصالات
مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠١
الرقم المعياري الدولي
ISSN ١٧٦٣-٢٧٨٦
رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٥)
لسنة ٢٠٢١
البريد الالكتروني
إيميل
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

دليل المؤلف .....

١–أن يتسم البحث بالأصالة والجدّة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربي، ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان: أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word ٢٠٠٧ أو ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزَّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصفية APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين ألف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢)

أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام الأكتروني(تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم،والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضّل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ مُعدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قُبلت أم لم تُقبل.

١٦–تكون مصادر البحث وهوامشه في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الأستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) ألف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث إلى مقر المجلة – دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي بغداد – باب المعظم)

أو البريد الإلكتروني:(hus65in@Gmail.com) (off reserch@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في مقر المجلة

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

محتوى العدد (١٧) المجلد السادس

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
١	فاعلية تنشيط المعرفة السابقة والمكتسبة في التحصيل واكتساب المفاهيم في مادة الاجتماعيات لدى تلميذات الصف الخامس الابتدائي	أ. م. د. كاظم عبدالسادة جودة	١٠
٢	نقض تناوب حروف الجرّ في التعبير القرآنيّ معنى(الاستعلاء) أُنموذجاً	أ.د. جنان ناظم حميد	٢٢
٣	الفكر المعتزلي والاشكال التفسيري لآيات القرآن الكريم – عرض وتحليل–	م. د. سفانة طارق إبراهيم	٣٤
٤	الوظائف الدينية لعلماء المدينة المنورة في عصر المماليك(٦٤٨–٩٢٣هـ/١٢٥٠–١٥١٧م)	م. د. بان صاحب حسن	٤٦
٥	التبني والكفالة بين النص وملاك المصلحة «دراسة فقهية مقارنة لرعاية فاقدي الأبوة»	م. د. مصطفى زكي يحيى	٦٦
٦	أُسس الحوار العقدي مع غير المسلمين	م. د. عماد محسن حمدي	٨٤
٧	محمد عبده أهمية ورسالة التوحيد في الخطاب الاصلاحي الكلامي	م. د. أفراح رمضان شمة	٩٦
٨	الصحابي أبانُ بْن سَعِيد بْن العاص القُرَشِيّ وجهوده في عهد الرسالة والخلافة الراشدة	م. د. ناظم ناجي حماد الدليمي	١٠٨
٩	قراءة عقدية في نفي المعيار العقلي للحسن والقبح للأشاعرة	م.د مهند شوقي صبري	١٣٢
١٠	حكم الصلاة في الأماكن المختلطة الجامعات، الطائرات، المستشفيات دراسة فقهية مقارنة	م. د. أحمد خضير جاسم	١٤٤
١١	فعالية التسويق التفاعلي ودورها في التغلب على معوقات التسويق الإلكتروني: دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في مجموعة مختارة من التسوق في مدينة ديالى	م. د. فتاح خلف فهد الباحثة: زمن عبدالله أدهم الباحثة: وسن رحيم كريم	١٥٦
١٢	حقوق الأم في الديانة المسيحية	نبأ عبد العزيز شاكر رجب أ.م. د. حليم عباس عبيد عباس	١٨٠
١٣	ملكة نساء العالم القرخانية ودورها في الدولة السلجوقية والخلافة العباسية «٤٥٦–٤٨٧هـ/١٠٦٣ – ١٠٩٤م»	الباحثة. عائشة امين عبد الله م.د. اسراء باسم محمد عباس م.م. نداء محمد حمادي	١٩٦
١٤	معوقات استخدام إستراتيجية العليم الخماسية (5E's) في تدريس مادة الحاسوب للصف الرابع الاعدادي من وجهة نظر المدرسين	م. أمل حسين علي	٢٠٦
١٥	الهندسة النفسية وعلاقتها بالوسواس القهري لدى طلبة الإعدادية	م. مها صبري سالم الكناني	٢٢٠
١٦	تحليل كفاءة الخدمات التعليمية في قضاء راوه في محافظة الانبار	م. م. نور ياسين بديوي الراوي	٢٤٢
١٧	دور الأميرة زينب بنت الخليفة يوسف بن عبد المؤمن في الحياة الثقافية والسياسية للدولة الموحدية	م. م. دنيا رياض نون	٢٥٦
١٨	عجم محمد وولاية بغداد	م. م. جواد كاظم جواد	٢٦٤
١٩	التحديات القانونية الدولية للحد من اضرار النفايات الالكترونية دراسة في ضوء اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩م.	م. م. حيدر حسين عزيز	٢٧٤
٢٠	آثار انقطاع المرافعة في القانون العراقي	م. م. معصومة غالي فليح الكناني	٢٩٤
٢١	المسؤولية الجزائية للموظف العام عن جرائم الفساد المالي	م. م. نداء محمد عصفور	٣٠٦
٢٢	فاعلية أنموذج Gordon في تحصيل طلبة قسم التربية الفنية في مادة الخط العربي وتنمية عمليات العلم لديهم	الباحثة: ملتقى ناصر جبار	٣١٨
٢٣	التنظيم القانوني لمخاطر الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة (دراسة مقارنة)	م.م.سيف علي عبد الساده م.م. محمد رعد عمر	٣٣٢
٢٤	الصمت في الشعر العراقي المعاصر	م. م. زهراء صلاح سالم عبود	٣٤٢
٢٥	المساعدات العسكرية الأميركية للبرازيل ابان حكومة الرئيس جوسيلينو تشيك«١٩٥٦–١٩٦١»	م. د. أمل محمد عبد الله	٣٥٦

محتوى العدد (١٧) المجلد السادس

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
٢٦	الشخصية الحسودة وعلاقته بالحسرة الوجودية لدى طلبة كلية التربية الأساسية جامعة ديالى	م. م. ابتسام عباس ياسين	٣٧٠
٢٧	مصطلح الايمان بين التفسير الكبير وتفسير الميزان دراسة تحليلية مقارنه	م.م. عماد مزبان شيحان المعموري	٣٨٤
٢٨	دور منظمات المجتمع المدني في ترسيخ قيم المواطنةفي المجتمع العراقي «مقال مراجعة»	أ.د. بشرى محمود صالح مراجعة: م. م. نور مشتاق حسن	٤٠٤
٢٩	التعهد بنقل ملكية عقار	م. م. سمارة صابر بدر م.م. فاروق ريسان عطية	٤٠٨
٣٠	تحليل أثر بعض مؤشرات الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٢٣	م. م. هشام علاوي ابراهيم	٤١٨
٣١	انتشار اضطرابات القلق والاكتئاب بين الشباب في العراق وعلاقته بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية عينة من شباب محافظة ذي قار أنموذجاً	م. م. غسان عدنان سعد	٤٣٤
٣٢	An Assessment of the EFL In-service Teacher Training Course: A Theoretical and Field Study	Ajwad Thamir Abood	٤٤٤
٣٣	Morphological Typology and Syntactic Variation: A Review of Correlation and Implications	Lect. Ali Hassan Jasim	٤٥٢
٣٤	الرقابة القضائية على مشروعية القرارات الإدارية	م. م. علي زيدان قاسم الماجدي	٤٨٢
٣٥	أثر إستراتيجيةُ التعلُّم القائم على المشروعات في تدريس مادة الصوت على تحصيل طلاب المرحلة الأولى في جامعة سومر	الباحث. أحمد الطيف طعمة عزيز	٥٠٤
٣٦	دور التشريعات القانونية في تبني الحصانة الدبلوماسية في حل الأزمات	م. م. محمد فاضل جويد	٥٢٢
٣٧	النبي داود(عليه السلام) وانجازاته السياسية والعسكرية والاقتصادية في بناء دولته	م. د. جواد كاظم جاسم اللباحي	٥٣٠
٣٨	Investigating the Relationship Between Methodological Choices and Learners' Cognitive, Affective,and Behavioral	Assistant lecturer. Salwan Adnan Ahmed Assistant lecturer. Suha Okab Sarhan	٥٤٦
٣٩	أمنيات أهل النار يوم القيامة في القرآن الكريم دراسة موضوعية	أ.م. د. محمود عربي سلمان	٥٧٠
٤٠	علاقة الربط والارتباط بالقوانين الخاصة برئيس مجلس النواب العراقي ونائبيه	الباحثة: نور علي برهان أ. م. د. هديل حسن عباس	٥٨٢

التنظيم القانوني لمخاطر الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة (دراسة مقارنة)

م.م.سيف علي عبد الساده
ماجستير قانون خاص

م.م. محمد رعد عمر
ماجستير قانون عام

المستخلص:
هدف هذا البحث إلى دراسة التنظيم القانوني لمخاطر الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة دراسة مقارنة بين التجارب الدولية والإقليمية والوطنية وتناول البحث جهود الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في وضع المبادئ العامة للذكاء الاصطناعي وبيان اللائحة الأوروبية للذكاء الاصطناعي كنموذج متقدم للتنظيم الإقليمي مع تحليل التجربة التشريعية في الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا ودراسة الواقع القانوني والتنظيمي للذكاء الاصطناعي في الإمارات العربية المتحدة والعراق ومملكة المغرب.
أظهرت الدراسة أن الذكاء الاصطناعي يشكل فرصة لتعزيز الكفاءة الإدارية لكنه يكون محفوف بالمخاطر القانونية مثل: المساءلة القانونية ومنع التمييز الخوارزمي وحماية الخصوصية وضمان الشفافية في القرارات الإدارية.
خلص البحث إلى عدة استنتاجات وتوصيات أهمها: ضرورة وضع تشريع قانون وطني شامل للذكاء الاصطناعي وإنشاء هيئات مستقلة لمراجعة الأنظمة ويقدم هذا البحث اسهام علمي في اغناء المكتبة القانونية للدراسات العربية حول الذكاء الاصطناعي والتنظيم القانوني للإدارة العامة.
الكلمات المفتاحية: التنظيم القانوني، المخاطر الذكاء الاصطناعي .

Abstract:
This research aims to study the legal regulation of artificial intelligence risks in public administration through a comparative study of international, regional, and national experiences. The research addresses the efforts of the United Nations and international organizations in establishing general principles for artificial intelligence and defining the European Regulation on Artificial Intelligence as an advanced model for regional regulation. It also analyzes the legislative experience in the United States and France, and examines the legal and regulatory reality of artificial intelligence in the United Arab Emirates, Iraq, and the Kingdom of Morocco.
The study shows that artificial intelligence represents an opportunity to enhance administrative efficiency, but it is fraught with legal risks, such as legal accountability, preventing algorithmic discrimination, protecting privacy, and ensuring transparency in administrative decisions. The research reached several conclusions and recommendations, the most important of which are: the necessity of enacting a comprehensive national law on artificial intelligence and establishing independent bodies to review regulations. This research provides a scholarly contribution to enriching the legal library of Arab studies on artificial intelligence and the legal regulation of public administration.
Keywords: Legal regulation, artificial intelligence risks .

مشكلة البحث:
بعد التطور لتقنيات الذكاء الاصطناعي واتساع نطاق تطبيقاتها في مجالات الإدارة العامة ظهرت مخاطر قانونية

واخلاقية جمة تمس مبدأ المشروعية وشفافية القرارات الإدارية وحماية الحقوق والحريات ومن الواضح ان العديد من التشريعات الوطنية ليس لها إطار قانوني واضح ينظم الكيفية التي يتم استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة مع تحديد المسؤولية القانونية عن الخطأ في الاستخدام.

ومن هنا تبرز مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

إلى أي مدى نجحت التشريعات الوطنية والدولية في تنظيم مخاطر الذكاء الاصطناعي داخل الإدارة العامة بما يحقق التوازن بين ضمانات الشرعية وحماية حقوق الناس ومع متطلبات التطور التكنولوجي.

اهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من حداثة موضوع الذكاء الاصطناعي وما يثيره من مخاطر وتحديات في نطاق الإدارة العامة إذ ان استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي يؤثر في صنع القرار الإداري بصورة مباشرة وفي حماية حقوق وحريات الافراد مما يتطلب وضع تنظيم قانوني يوازن بين المخاطر والفوائد من استخدامه.

كما تتجلى الاهمية بتناول البحث التجارب الدولية والإقليمية والوطنية في معالجة هذه المخاطر ويسهم البحث في الاضافة المكتبية ونقصها في هذا المضمار كما يظهر حاجة الدول العربية إلى وضع تشريعات عربية موحدة تواكب التحول الرقمي.

هدف البحث

يهدف لبيان الاساس القانوني الذي يقوم عليه تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة والكشف عن مواطن القصور في التشريعات الوطنية والدولية في مواجهة المخاطر القانونية الناشئة عن هذا الاستخدام.

كما سعى إلى تحليل جهود الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في وضع المبادئ اتي تحكم الذكاء الاصطناعي وتوضيح الدور المهم الذي قام به الاتحاد الأوروبي في تبني اللائحة الأوروبية للذكاء الاصطناعي مع مقارنة ذلك مع التشريعات في الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا والامارات العربية المتحدة بوصفها تجارب متقدمة ثم دراسة واقع التشريعات في العراق ومملكة المغرب ومدى توافقها مع المعايير الدولية.

منهجية البحث

تم اتباع المنهج التحليلي المقارن لدراسة التنظيم القانوني لمخاطر الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة إذ يقوم على تحليل النصوص القانونية ومقارنة التجارب الدولية والإقليمية والوطنية في هذا المجال كما اتبع المنهج الوصفي لعرض المفهوم الذكاء الاصطناعي وتحديد المخاطر القانونية المترتبة على استخدامه في الإدارة العامة إلى جانب اتباع المنهج الاستقرائي في تتبع التطورات التشريعية للدول المختلفة وصولًا إلى الخاتمة وما تضمنته من استنتاجات وتوصيات.

المبحث الأول:

ماهية الذكاء الاصطناعي ومخاطره القانونية:

المطلب الاول: مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاتك

اصبح الذكاء الاصطناعي (AI) في الدول المتقدمة اداة مهمة دخلت الى مختلف نواحي الحياة اليومية للإنسان حيث يستخدم لمختلف الاغراض ومن اجل معرفة ماهيته لابد من تعريفه ومن ثم بيان اهم مجالات استخدامه في الادارة العامة

الفرع الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي

يعد الذكاء الاصطناعي دراسة للسلوك الذكي ومحاولة لإيجاد سبل يمكن من خلالها ادخال هذا السلوك على الآلات الاصطناعية وانها من اكثر المواضيع جدلا للبشرية بأسرها (١)،يعرف الذكاء الاصطناعي انه فرع من فروع الحاسوب والذي يعنى بتطوير الانظمة والبرامجيات التي تمكن الحواسيب من تنفيذ مهام تتطلب الذكاء والتفكير المشابه للإنسان كما عرفه البعض انه مجموعة من التقنيات والادوات الحاسوبية التي تستخدم لتمكين الحواسيب

من تنفيذ المهام التي تتطلب الذكاء والتفكير المشابه للإنسان من خلال تعلم الانماط والعلاقات في البيانات واستخلاص المعلومات الهامة منها(٢) وكذلك يعرف بأنه (احد علوم الحاسب الفرعية التي تهتم بإنشاء برمجيات ومكونات مادية قادرة على محاكاة السلوك البشري)(٣) وهنالك تعريف دقيقا للذكاء الاصطناعي وينص على انه (مجرد محاولة صناعة الة الكترونية لها القدرة على الادراك والمعرفة تشبه ادراك الكائن الحي)(٤).

الفرع الثاني: أهم مجالات استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة

صار بإمكان المرء بفضل الرقمنة انجاز المهام بسرعة فائقة بعد ان كانت تتطلب وقتا طويلا وهذا كله يصب في مصلحة الادارة العامة ويعزز من ممارستها للذكاء الاصطناعي واتماما للفائدة وقد قسمت هذا الفرع الى نقطتين:

اولا: مؤاءمة النشاط الاداري في المرافق العامة مع متطلبات الادارة الذكية

فلسفة الادارة الذكية هو استخدام التكنلوجيا والتطبيقات في المعلومات والبيانات عن عملية الادارة مع امكانية الوصول اليها وتحليلها والمساعدة على التصنيف وهذا يساعد على اتخاذ القرار لابد من بيان تعريف الادارة العامة قبل التطرق الى تعريف الادارة الذكية فقد عرفت من قبل البعض الادارة العامة انها (تنظيم وادارة القوى البشرية والمادية لتحقيق الاهداف العامة) وعرفها اخر انها (جميع العمليات التي تستهدف تنفيذ السياسة العامة) اما الادارة الذكية فقد عرفها البعض انها استخدام تكنلوجيا الاتصالات امكانية دخول المنتفع الى خدمات الادارة العامة (٥)

ثانيا: ضرورة تجاوز جمود التفكير في الادارة العامة

ان جمود التفكير هو مصدر المشاكل في العمل الاداري للعاملين والخوف لديهم من استخدام نظم المعلومات الادارية والبرامجيات وما تسببه من فقدان الوظيفة وعادة ما يقومون الى اتلاف هذه المعدات المتقدمة وهذا يعني الالتزام والانضباط الاداري بكل مقاييسه وصوره كما تعمل الالة الذكية (٦)

المطلب الثاني: المخاطر الناتجة عن توظيف الذكاء الاصطناعي في الادارة العامة

الفرع الاول: مخاطر الذكاء لاصطناعي

هنالك مخاطر محتملة مرتبطة بالذكاء الاصطناعي تتضمن بما يلي (٧):

أولاً: انعدام الشفافية: قد يصعب اتخاذ بعض القرارات عن طريق انظمة الذكاء الاصطناعي والتي قد تكون مؤثرة على حياة الناس وبالتالي تسبب مشاكل لهم وعليه لابد من تصميم وتطوير انظمة بطريقة تسمح بالشفافية وقابلية التفسير لتمكين الناس من الفهم.

ثانيا: التحيز في انظمة الذكاء الاصطناعي: يجب مراعاة برامج الذكاء الاصطناعي لاحتياجات مجموعات معينة وعدم تدريبها على بيانات متحيزة حيث ان الذكاء الاصطناعي يمكن ان يضخم البينات المتحيزة التي قد تؤثر على المجتمع وهذا يؤدي الى التعامل غير العادل مع مجموعات معينة والتمييز بينهم مثل خوارزمية التوظيف التي تفضل الرجال على النساء حتى لو كانت المؤهلات نفسها.

تعمل هذه الانظمة على دعم التحليلات التنبؤية على البيانات لإنتاج قرار على شكل مخرجات وتتراوح هذه النتيجة بين العادية والاهمية الكبيرة ويتشكل التحيز في حال اتخاذ الذكاء الاصطناعي لقرار بشكل دقيق او يوصي به والتحيز يتخذ عدة اشكال منها ما يظهر عند قيام الذكاء بإصدار احكام غير عادلة ومنها عندما يميل البشر الى تفسير معلومات الذكاء الاصطناعي على انها تؤكد ما يؤمنون به فعلا ومنها ايضا التحيز الاحصائي في البيانات عندما يظهر خطا منهجي ويؤدي الى انتاج بيانات تكون متحيزة لنوع واحد من القضايا (٨)

ثالثا: البطالة: ان خطورة الذكاء الاصطناعي تكمن في خطورته على البشرية لما يتسبب من بطالة حيث ان اتمتة الوظيفة التي يؤديها الانسان سابقا يؤدي بالنتيجة الى ازاحة الوظيفة وعدم الاستقرار الاقتصادي وان الوظيفة الاكثر عرضة للخطر اي خطر الاتمتة تلك التي تحتاج الى مهارات عالية ويشغلها في الواقع عمال بمهارات منخفضة وهذا يؤدي الى تفاقم عدم المساواة وتوسيع الفجوة بين الفقراء والاغنياء (٩)، وجاء في تقرير وظائف المستقبل ٢٠٤٠

انه مع ظهور الاتمتة من المتوقع اختفاء عدد من الوظائف وخاصة بعد دخول الروبوترات مجالات مختلفة ويتوقع ان يفقد اكثر من ٨٠٠ مليون موظف وظائفهم في جميع انحاء العالم وهو ما يعادل خمس القوى العاملة (١٠).

رابعاً: التبعية: ان الاعتماد المفرط على الذكاء الاصطناعي يؤدي الى النقص في مهارات صنع القرار بين الناس والى نقص التفكير النقدي حيث تزيد هذه المخاطر في حال اعتماد المجتمع على انظمة الذكاء الاصطناعي بشكل كبير حيث انتشاره في كل مكان قد يؤدي بهذا الامر ويصبح البشر غير قادرين على العمل من دونه وان الاعتماد عليه يؤدي الى جعل المجتمع يتعرض للازمات غير المتوقعة واكثر عرضة للاحداث (١١)، ان الاستخدام المفرط للذكاء الاصطناعي ينذر بتخريب العقل البشري فان اللجوء الى هذه التقنية ستصبح عقول الاجيال مسيطر عليها من قبل الخمول والكسل وهذا بالنتيجة يؤدي الى الانتكاسات في طرق التفكير البشري نظرا لإحلال الذكاء الاصطناعي محل العقل البشري ويؤدي الى انحطاط في طرق التفكير (١٢)

خامساً: الامن القومي: اجرى الباحثون في جامعة « هارفارد كيندي سكول « الامريكية عام ٢٠١٧ دراسة تحت عنوان « الذكاء الاصطناعي والامن القومي « جاء في النتيجة انه من الاحتمال ان يصبح التقدم المستقبلي في الذكاء الاصطناعي تقنية تحويلية للأمن القومي مثلها مثل اجهزة الحاسوب والطائرات والاسلحة النووية والتكنلوجيا الحيوية وقد تؤدي تقنيات الذكاء الاصطناعي الى تفاقم التحدي على الامن القومي من خلال التأثير على امن المعلومات وتأثيره على الامن السيبراني (١٣)

المبحث الثاني:

التنظيم القانوني لمخاطر الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة:

أصبح الذكاء الاصطناعي من الأدوات المهمة التي تعتمد عليها الإدارة العامة في أداء وظائفها، لما يوفره من سرعة في اتخاذ القرارات ودقة في معالجة البيانات و القدرة على تقليل التكلفة والجهد البشري وتحسين كفاءة الخدمات العامة وأن هذا التطور التقني أفرز جملةً من المخاطر القانونية والإدارية التي تهدد مبدأ المشروعية الإدارية وتثير إشكالاتٍ جديدة تتعلق بالمسؤولية القانونية وحماية الحقوق والحريات العامة والشفافية وان تحقيق التوازن بين فعالية الإدارة الذكية واحترام سيادة القانون يمثل جوهر الإشكالية التي يتناولها هذا المبحث إذ يتطلب الأمر وضع إطارٍ تشريعي متكامل يحدد ضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي في الأجهزة الإدارية ويضع آليات للمساءلة والرقابة بما يضمن توافق التطور التقني مع المبادئ القانونية الراسخة للدولة القانونية. لذا سيتم دراسة هذا المبحث على شكل مطلبين حيث يتمثل المطلب الاول البحث في التنظيم القانوني الدولي والإقليمي اما المطلب الثاني فسيتم البحث في التنظيم القانوني الوطني – دراسة مقارنة

المطلب الأول: التنظيم القانوني الدولي والإقليمي

اهتمت دول العالم على وضع أطر دولية وإقليمية لتنظيم مخاطر الذكاء الاصطناعي اذ أثرت تطبيقاته في مجالات الأمن والخصوصية وحقوق الإنسان وان خطورة غياب التشريعات الموحدة من المخاطر التي ادركتها المنظمات الدولية والتي سعت الى تبني مبادئ وأدوات قانونية لضمان الاستخدام الآمن والمسؤول لهذه التقنية وبهذا برزت جهود الأمم المتحدة واليونسكو والاتحاد الأوروبي في صياغة قواعد تضبط التطوير والتطبيق بما يحقق التوازن بين الابتكار والحماية القانونية وقد أصبح التنظيم الدولي والإقليمي لمخاطر الذكاء الاصطناعي ركيزة أساسية لضمان أمن المجتمعات وتحقيق العدالة الرقمية.

الفرع الاول: جهود الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل واسع داخل اجهزة الدولة وقد ظهرت تحديات تتعلق بالشفافية وحماية الحقوق الاساسية للموطنين والمسائلة الادارية ولهذا استجابت منظمة الامم المتحدة لهذه التحديات بعدد من المبادرات محاولة التركيز على ربط الذكاء الاصطناعي بحقوق الانسان وتنمية قدرات الدول الاعضاء وتوظيف

الذكاء الاصطناعي في الادارة العامة من اجل استخدام التقنيات الحديثة وبما يضمن حقوق المواطنين وتحقيق المصلحة العامة.

منذ عام ٢٠١٨ اطلقت الامم المتحدة مبادرات عديدة تتعلق بمجلس حقوق الانسان والمنظمة الدولية للاتصالات (ITU) واليونسكو وكان الهدف منها تطوير قواعد قانونية واخلاقية من اجل ضبط استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وقد اصدر مجلس حقوق الانسان داخل المنظمة تقرير لعام ٢٠٢١ بعنوان الذكاء الاصطناعي وحقوق الانسان واستند على اخضاع الذكاء الاصطناعي على معايير الشرعية والشفافية والمسائلة القانونية في الادارة العامة (١٤)، وفي عام ٢٠٢٢ قدمت منظمة (الاسكوا) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا تقرير حمل عنوان « الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في القطاع العام العربي » وكانت من اهم توصياتها وضع تشريعات عربية تستند على المبادئ الاممية لضمان الاستخدام المسؤول للتقنيات الذكية في المؤسسات الحكومية (١٥)، وفي عام ٢٠٢١ اعتمدت منظمة اليونسكو على وثيقة دولية مهمة بعنوان « توصية بشأن اخلاقيات الذكاء الاصطناعي » وهو اول تنظيم للمبادئ الاخلاقية والقانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي ويعتبر بمثابة الحجر الاساس لإرساء تنظيم قانوني دولي لمخاطر الذكاء الاصطناعي (١٦)

اهتمت الامم المتحدة بدمج الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة ضمن رؤية التنمية المستدامة (أجندة ٢٠٣٠) وعلى ضرورة الانضباط القانوني للتحولات الرقمية.

وقد دعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في تقاريره إلى "حوكمة رقمية مسؤولة" لضمان تحقيق الكفاءة دون الإضرار بالحقوق كما أطلق مشروع "GovTech" لتعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي في الخدمات الحكومية بطريقة قانونية وأخلاقية(١٧)

وفي عام ٢٠٢٣ أصدرت الإدارة العامة للأمم المتحدة (UN DESA) تقرير بعنوان "مستقبل الإدارة العامة في ظل الذكاء الاصطناعي"، مؤكدة أن الرقمنة لا بد أن ترافقها تشريعات تحافظ على مبادئ العدالة والمساواة وأن الإدارات الوطنية مسؤولة قانونيا عن نتائج قرارات الذكاء الاصطناعي(١٨)

الفرع الثاني: التنظيم القانوني الإقليمي – الاتحاد الأوروبي نموذجًا

في عام ٢٠٢٤ صدرت اللائحة الأوروبية للذكاء الاصطناعي (AI– Act) والهدف منها حماية المواطنين والموظفين من المخاطر القانونية والإدارية الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي مع ضمان الشفافية والمساءلة الادارية في جميع التطبيقات الحكومية للأنظمة الذكية وايضا تصنيف الأنظمة الذكية حسب مستوى المخاطر وان المبادئ الأساسية تضمنت المساءلة القانونية اذ ان جميع القرارات الذكية قابلة للمراجعة القانونية والمبدأ الاخر هو الشفافية اذ يجب إفصاح الإدارات عن كيفية عمل الأنظمة ونتائجها ومكافحة التحيز من حيث إلزام مطوري الأنظمة باختبار الخوارزميات الخاصة بهم لضمان عدم التمييز وتحقيق العدالة والمبدأ الاخر هو حماية البيانات من خلال الالتزام باللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)(١٩)

المطلب الثاني: التنظيم القانوني الوطني – دراسة مقارنة

شهد العالم ولايزال تحولًا رقميًا متسارعًا في مختلف نواحي الحياة ومنها الإدارة العامة حيث أصبح استخدام الذكاء الاصطناعي أداة رئيسية لتقديم الخدمات الحكومية وتحسين الاداء مع اتخاذ القرارات الادارية المبنية على البيانات ومع هذا التطور الواسع برزت مخاطر قانونية وأخلاقية تمس حقوق المواطنين والموظفين مثل غياب الشفافية والمساءلة وانتهاك الخصوصية والتحيز الخوارزمي ولهذا بدأت الدول اهتماما كبيرا الى ضبط استخدام الذكاء الاصطناعي من خلال وضع إطارات تنظيمية وطنية لحماية حقوق الإنسان ومراعاة الخصوصية وأصبح التنظيم القانوني الوطني أداة أساسية لضمان الاستخدام المسؤول للتقنيات الذكية داخل الإدارة العامة.

لذا سيتم دراسة هذا المطلب من خلال فرعين حيث يتضمن الفرع الاول التشريعات في بعض الدول المتقدمة

(مثل الولايات المتحدة و فرنسا) اما الفرع الثاني يتضمن موقف التشريعات العربية (مثل جمهورية العراق والامارات العربية المتحدة ومملكة المغرب)

الفرع الاول: التشريعات في بعض الدول المتقدمة (مثل الولايات المتحدة و فرنسا)

اهتمت دول العالم المتقدمة منها الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا بتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في الادارة العامة وشهدت هذه الدول تطورًا تشريعيًا ملحوظًا لتنظيم هذا الاستخدام للحد من المخاطر القانونية والإدارية المرتبطة بالقرارات الذكية وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين مع ضمان الشفافية والمساءلة. ولهدف حماية البيانات ومنع التمييز في اتخاذ القرار استندت هذه التشريعات إلى المبادئ القانونية العامة مع إدماج المعايير الأخلاقية مما جعل هذا التجارب نموذجًا يحتذى به من قبل الدول الاخرى لتطوير التنظيم القانوني الوطني.

اولا: التجربة التشريعية في الولايات المتحدة الامريكية

اعتمدت الولايات المتحدة الامريكية على قوانين حماية البيانات وحوكمة التكنولوجيا مثل قانون الخصوصية العامة (Privacy Act) وقوانين مكافحة التمييز في الوظائف العامة وهنالك الزام من قبل الادارات الحكومية لإجراء تقييم للأثر القانوني لنظام الذكاء الاصطناعي المستخدم وقبل البدء للتأكد في مدى فاعليته في اتخاذ القرار الإداري (٢٠) وقد عمدت إنشاء هيئات مستقلة لمراجعة الأنظمة الذكية لضمان الشفافية وعدم التحيز مع إلزام الوكالات الحكومية لبيان مدى التزامها بالقوانين الاخلاقية بتقديم تقارير دورية حول أداء الأنظمة الذكية واوضح د. مصطفى كمال طلبة "الولايات المتحدة ركزت على الحوكمة الداخلية والتقييم المستمر للذكاء الاصطناعي مع إبقاء السلطة التشريعية والرقابية فاعلة لضمان حماية الحقوق(٢١)

ثانيا: التجربة التشريعية في فرنسا

اعتمدت فرنسا على القانون الوطني للذكاء الاصطناعي وعلى القانون العام للبيانات وحماية الحقوق الرقمية وشددت القوانين الفرنسية على مراعاة مبدأ الشفافية في القرارات الإدارية المؤتمتة مع إلزام الجهات الحكومية الفرنسية بشرح كيفية عمل الأنظمة الذكية وتأثيرها على مواطنيها(٢٢)

اما من حيث الرقابة والتقييم فأسست هيئة وطنية مستقلة لمراجعة الأنظمة الذكية قبل نشرها في الإدارات العامة مع الاعتماد على المعايير الصارمة من اجل مكافحة التحيز وضمان العدالة في القرارات وحرصت على التزام الإدارات الحكومية الفرنسية بتقارير دورية عن أداء الأنظمة وآليات الطعن القانوني للقرارات المؤتمتة (٢٣)

الفرع الثاني: موقف التشريعات العربية (مثل جمهورية العراق والامارات العربية المتحدة ومملكة المغرب)

واجهت الدول العربية تحديات كبيرة في ظل التقدم التكنولوجي وانتشار تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة وهذه التحديات تتعلق بضمان الشفافية والمساءلة في اتخاذ القرارات الذكية وحماية حقوق المواطنين والموظفين وكذلك الحد من التمييز والتحيز الخوارزمي ولهذا بدأت بعض الدول العربية لضبط استخدام الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة من خلال وضع إطارات تنظيمية وتشريعية خاصة مع مراعاة حماية البيانات والاخلاقيات وان درجة التشريع وتطوره تتفاوت من دولة إلى أخرى.

اولا: موقف جمهورية العراق

شهد العراق غياب التشريع الشامل للذكاء الاصطناعي لكنه يعتمد على قوانين حماية البيانات والأنظمة العامة للإدارة الإلكترونية وفي الواقع عمدت وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ووزارة الاتصالات على وضع مشاريع لوائح تنظيمية لتطوير الادارة العامة من خلال تطبيق الذكاء الاصطناعي (٢٤) تبنت بعض الجهات الحكومية أنظمة تحليل بيانات لخدمات التراخيص واختبارات تجريبية في قطاعات الصحة والتعليم نظم إدارة المراجعين الرقمية و هناك مبادرات وطنية لربط قواعد بيانات الجهات الحكومية وتحديث الإدارة الإلكترونية مع إدماج عناصر ذكية في نظم الخدمة ومع ذلك تظل هذه المبادرات في مراحل متباينة بين التخطيط والتطبيق(٢٥)

ثانيا: التجربة التشريعية في الامارات العربية المتحدة

تعد الامارات العربية المتحدة من اوائل الدول التي اطلقت استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي عام ٢٠١٧ وتسعى الى تحقيق اهداف مئوية الى عام ٢٠٧١ والاعتماد على الذكاء الاصطناعي في الخدمات وتحليل البيانات بشكل كلي بحلول عام ٢٠٣١ وقد تبؤات المركز السادس عالميا في تبني تكنلوجيا الاتصالات والمعلومات بحسب تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٩ وجاءت في المركز الاول على مستوى المنطقة والمركز التاسع عشر عالميا في مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي والمرتبة ٢٢ على مستوى العالم في المؤشر المذكور (٢٦)

وهذه الاستراتيجية تتضمن أطرًا تنظيمية لتطبيق الذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة وتشدد الاستراتيجية على الشفافية، حماية البيانات، ومعايير الأخلاقيات الرقمية اما من حيث الرقابة والتقييم فانها عمدت الى إنشاء وحدات مختصة لمراجعة الأنظمة الذكية قبل نشرها مع وضع مؤشرات تقييم الأداء لضمان التزام الأنظمة بالقوانين والأخلاقيات وكذلك توفير آليات للطعن القانوني على القرارات الآلية للمواطنين والموظفين(٢٧)

ثالثا: التجربة التشريعية لمملكة المغرب

أن مملكة المغرب تسعى لتطوير إطار قانوني مرن يجمع بين الحوكمة الرقمية وحماية الحقوق الأساسية (٢٨) وقد أصدرت قوانين حماية البيانات الشخصية والتي تمثل جزءًا من الإطار القانوني للذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة وركزت على تعزيز الادارة الذكية وتحقيق الشفافية من خلال تطوير السياسات الوطنية للذكاء الاصطناعي ومارست الرقابة عن طريق هيئات وطنية لمراجعة الأنظمة الذكية وضمان عدم التمييز والتحيز مع إلزام الإدارات الحكومية بتقديم تقارير دورية عن أداء الأنظمة والتزامها بالقوانين والأخلاقيات(٢٩) وقد شرعت المغرب تشريعات عديدة لمؤازرة التطور التكنلوجي ومنها قانون رقم (٦١,١٦) المحدث بموجب وكالة التنمية الرقمية حيث تم التطرق الى اجهزة الادارة والتنظيم المالي للوكالة الرقمية وكذلك قانون رقم (٣١,١٣) المتعلق بحق الحصول على المعلومة الموجودة في حوزة الادارة العمومية والمؤسسات المنتخبة والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام وايضا قانون رقم (٥٥,١٩) المتعلق بتبسيط المساطر والاجراءات الادارية الصادر في عام ٢٠٢٠ الذي يبين المبادئ العامة التي تحكم العلاقة بين الادارة والمرتفق اي المستفيد من الخدمة سواء مواطن او شركة واقرار التبادل البيني للوثائق والمستندات والمعلومات بين الادارات العمومية من خلال احداث بوابة وطنية موحدة لتبسيط الاجراءات الادارية (٣٠)

الخاتمة:

اظهر البحث أن الذكاء الاصطناعي يمثل فرصة حقيقية لتحسين فعالية الإدارة العامة الا انه لايخلو من المخاطر القانونية والإدارية التي تتعلق بالشفافية والمساءلة وحماية الحقوق الأساسية للأفراد ومنع التمييز الخوارزمي وحفظ الخصوصية.

التجارب المقارنة بين الاتحاد الأوروبي (اللائحة الأوروبية/AI Act)، والولايات المتحدة الامريكية، وفرنسا، والإمارات العربية المتحدة، ومملكة المغرب، وجمهورية العراق أظهرت التفاوت في مستوى النضج التشريعي والقدرة على التحول نحو إدارة آمنة ومسؤولة للذكاء الاصطناعي.

عليه فان هذا البحث قد توصل الى مجمل من الاستنتاجات والتوصيات المناسبة لها:

أولاً: الاستنتاجات

١ . وجود فجوة تشريعية واضحة بين المبادئ الدولية_ الإقليمية والتشريعات الوطنية في العديد من الدول العربية ولعل العراق أبرز مثال حيث لا يزال غياب قانون شامل واضحا للذكاء الاصطناعي.

٢ . التباين في النهج المتبع للدول محل الدراسة اذ ان الاتحاد الأوروبي وفرنسا مثلا قدما نموذج تشريعي متقدم أما الولايات المتحدة الامريكية فاتبعت نهج مرن يقوم على الحوكمة الداخلية والرقابة المؤسسية اما الإمارات العربية المتحدة سارت بسرعة في التطبيق العملي مع أطر استراتيجية بعيدة المدى.

٣ . عدم وجود هيئات مستقلة قانونية لتقييم ومراقبة استخدام الذكاء الاصطناعي من اجل التخفيف من مخاطره

ويعّز ثقة الافراد به.

٤ . نقص الكوادر المتخصصة في استخدام الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات وهذا يمثل عائقًا فعلي أمام الدول التي لا تمتلك بنى تحتية ومعرفة تقنية كافية لتحذو حذو النماذج القانونية في الدول المتقدمة.

٥ . من اجل الحد من مخاطر الذكاء الاصطناعي لابد قبل نشر هذه الانظمة من تقييم الأثر القانوني والأخلاقي والاجتماعي لهذه المخاطر.

التوصيات

١ . وضع تشريع وطني شامل للذكاء الاصطناعي يحدد التعاريف تصنيف مخاطر الأنظمة ومتطلبات الشفافية وواجبات التقييم المسبق ومسارات المساءلة الإدارية.

٢ . ادراج مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في التشريعات الادارية كمعايير الزامية وهي الشفافية والعدالة وعدم التمييز وحماية الخصوصية والمساءلة.

٣ . إنشاء هيئة وطنية مستقلة لأخلاقيات وحوكمة الذكاء الاصطناعي لإجراء المراجعات الدورية وابداء الموافقات ابتداء على الانظمة.

٤ . الاستفادة من النماذج الناجحة (الاتحاد الأوروبي، فرنسا، والإمارات العربية) مع اعتماد مبادئ اللائحة الأوروبية.

٥ . تبادل الخبرات الفنية والقانونية والمشاركة في صياغة معايير عربية موحدة وهذا يتم عن طريق التعاون الإقليمي والدولي.

الهوامش:

١) عبدو رشيدة وباخضر رحاب، حفظ امن المعلومات في ظل الذكاء الاصطناعي، مذكرة ماجستير مقدمة الى جامعة محمد البشير البراهيمي، الجزائر، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ص ٤٤

٢) يحيى محمد ربيع، دور الذكاء الاصطناعي في تحسين الخدمات الصحية، بحث منشور فقي مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، مجلد ٤ ، عدد ٨ يناير (٢٠٢٤)، مصر، ص ٣٠٠٠

٣) اسماء السيد محمد عبد الصمد وكريمة احمد، تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومستقبل تكنلوجيا التعليم، المجموعة العربية للتدريب والنشر، لقاهرة، ٢٠٢٠، ص ٢٢.٢١

٤) السيد شهبان حسن، المنطق والذكاء الاصطناعي، دار المعرفة الجامعية، ٢٠١١ ، ص ١٣٩

٥) محمد سعيد سعد الله بخيت، اثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تطوير خدمات المرافق العامة (الادارة الذكية نموذجا)، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الازهر، العدد ٤٣ ، اكتوبر، ٢٠٢٣ ، ص٣٤٢٨.٣٤٢٩

٦) محمد سعيد سعد الله، المصدر نفسه، ص٣٤٣٣

٧)بسمة عمر الخطاب، تطبيقات الذكاء الاصطناعي، المجلة العلمية للملكية الفكرية وادارة الابتكار، جامعة حلوان، ص ٢٧١

٨) نمى عبد العزيز محمود يوسف، اخلاقيات تكنلوجيا الذكاء الاصطناعي ((دراسة نقدية في فلسفة الاخلاق))، مجلة الجمعية الفلسفية المصرية، العدد ٣٤، السنة ٣٤، ٢٠٢٢ص ٢٥١– ٢٥٢ .

٩) بسمة عمر الخطاب، المصدر نفسه، ٢٧٢–٢٧٣

١٠) عبدو رشيدة وباخضر رحاب، مصدر سابق، ص ٦٤.٦٣

١١) بسمة عمر الخطاب، مصدر سابق، ص ٢٧٣

١٢)اعوينة نبيل، اخلاقيات الذكاء الاصطناعي، المجلة الدولية للتعلم بالانترنت، العدد ٢ ، المغرب، ٢٠٢٥ ، ص ٢٣

١٣) عبدو رشيدة، مصدر سابق، ص ٦٥.٦٤

١٤) مجلس حقوق الإنسان، الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/٤٨/٤٥، جنيف، ٢٠٢١، ص ٧

١٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في القطاع العام العربي، بيروت، ٢٠٢٢، ص ٢٢

١٦) نظمت الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، توصية بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، باريس، ٢٠٢١ ، النسخة العربية الرسمية، ص ١٠

١٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، التقنية والتحول الرقمي في الإدارة العامة، نيويورك، ٢٠٢٢، ص ١٣ .

١٨) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UN DESA)، مستقبل الإدارة العامة في ظل الذكاء الاصطناعي، نيويورك، ٢٠٢٣، ص ١٩
١٩) مصطفى كمال طلبة،القانون والتحول الرقمي في الادارة العامة، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ٢٠٢١، ص ٧٨
٢٠) احمد فتحي سرور، التطور الاداري في ظل الثورة الرقمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٢، ص ٦٧.٧٠
٢١) مصطفى كمال طلبة، مصدر سابق، ص ٨٢—٨٥
٢٢) بسمة عمر الخطاب، مصدر سابق، ص ٥٩.٦٢
٢٣) احمد فتحي سرور، الحوكمة الرقمية والحقوق الاساسية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، ٢٠٢١، ص ٤٥.٤٨
٢٤) احمد فتحي سرور، التطور الاداري في ظل الثورة الرقمية، مصدر سابق، ص ٧٠.٧٢
٢٥) مصطفى كمال طلبة، مصدر سابق، ص ٥٥.٧٩
٢٦) سعاد الحوسني، تطور استخدام الذكاء الاصطناعي في دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة افاق اسيوية، العدد الخامس عشر، الاردن، ٢٠٢٤، ١٩٢.٢٠٢
٢٧)مصطفى كمال طلبة، مصدر سابق، ص ٨٠.٨٣
٢٨) نهى عبد العزيز، مصدر سابق، ص ٩٢.٩٤
٢٩) عبدالله المغربي، الذكاء الاصطناعي والتنظيم القانوني في المغرب،دار الفكر الجامعي، الرباط، ٢٠٢٢، ص ٤٥.٤٩
٣٠) وصال الحمتاني، ادماج الذكاء الاصطناعي في الخدمات الادارية « دراسة حالة المغرب «، المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد ٥١، المغرب، نوفمبر ٢٠٢٣، ٥٠.٥٣

المصادر :

١. احمد فتحي سرور، التطور الاداري في ظل الثورة الرقمية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٢.
٢. احمد فتحي سرور، الحوكمة الرقمية والحقوق الاساسية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، ٢٠٢١.
٣. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UN DESA)، مستقبل الإدارة العامة في ظل الذكاء الاصطناعي، نيويورك، ٢٠٢٣.
٤. اسماء السيد محمد عبد الصمد وكرمة احمد، تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومستقبل تكنلوجيا التعليم، المجموعة العربية للتدريب والنشر، لقاهرة، ٢٠٢٠.
٥. اعوينة نبيل، اخلاقيات الذكاء الاصطناعي، المجلة الدولية للتعلم بالأنترنت، العدد ٢، المغرب، ٢٠٢٥.
٦. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، التقنية والتحول الرقمي في الإدارة العامة، نيويورك، ٢٠٢٢.
٧. بسمة عمر الخطاب، تطبيقات الذكاء الاصطناعي، المجلة العلمية للملكية الفكرية وادارة الابتكار، جامعة حلوان.
٨. توصية الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، باريس، ٢٠٢١، النسخة العربية الرسمية.
٩. سعاد الحوسني، تطور استخدام الذكاء الاصطناعي في دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة افاق اسيوية، العدد الخامس عشر، الاردن، ٢٠٢٤، ١٩٢.٢٠٢
١٠. السيد شهبان حسن، المنطق والذكاء الاصطناعي، دار المعرفة الجامعية، ٢٠١١، ص ١٣٩
١١. عبدالله المغربي، الذكاء الاصطناعي والتنظيم القانوني في المغرب، دار الفكر الجامعي، الرباط، ٢٠٢٢.
١٢. عبدو رشيدة وبالخضر رحاب، حفظ امن المعلومات في ظل الذكاء الاصطناعي، مذكرة ماجستير مقدمة الى جامعة محمد البشير البراهيمي، الجزائر، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤.
١٣. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في القطاع العام العربي، بيروت، ٢٠٢٢.
١٤. مجلس حقوق الإنسان، الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/٤٨/٤٥، جنيف، ٢٠٢١.
١٥. محمد سعيد سعد الله بخيت، اثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تطوير خدمات المرافق العامة (الادارة الذكية نموذجا)، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الازهر، العدد ٤٣، اكتوبر، ٢٠٢٣.
١٦. مصطفى كمال طلبة، القانون والتحول الرقمي في الادارة العامة، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ٢٠٢١.
١٧. نهى عبد العزيز محمود يوسف، اخلاقيات تكنلوجيا الذكاء الاصطناعي ((دراسة نقدية في فلسفة الاخلاق))، مجلة الجمعية الفلسفية المصرية، العدد ٣٤، السنة ٣٤، ٢٠٢٢.
١٨. وصال الحمتاني، ادماج الذكاء الاصطناعي في الخدمات الادارية « دراسة حالة المغرب «، المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد ٥١، المغرب، نوفمبر ٢٠٢٣.
١٩. نهى محمد سعيد، دور الذكاء الاصطناعي في تحسين الخدمات الصحية، بحث منشور، فقه، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية،

فصلية مُحكّمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد (١٧) السنة الثالثة جمادى الآخرة ١٤٤٦ هـ كانون الأول ٢٠٢٥م

Al-Thakawat Al-Biedh Maga-

Website address
White Males Magazine
Republic of Iraq
Baghdad / Bab Al-Muadham
Opposite the Ministry of Health
Department of Research and Studies
Communications
managing editor
07739183761
P.O. Box: 33001
International standard number
ISSN 2786-1763
Deposit number
In the House of Books and Documents
(1125)
For the year 2021
e-mail
Email
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

فصلية مُحكَمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد (١٧) السنة الثالثة جمادى الآخرة ١٤٤٦ هـ كانون الأول ٢٠٢٥م

general supervisor

Ammar Musa Taher Al Musawi

Director General of Research and Studies Department

editor

Mr. Dr. fayiz hatu alsharae

managing editor

Hussein Ali Mohammed Al-Hasani

Editorial staff

Mr. Dr. Abd al-Ridha Bahiya Dawood

Mr. Dr. Hassan Mandil Al-Aqili

Prof. Dr. Nidal Hanash Al-Saedy

a.m.d. Aqil Abbas Al-Rikan

a.m.d. Ahmed Hussain Hai

a.m.d. Safaa Abdullah Burhan

Mother. Dr.. Hamid Jassim Aboud Al-Gharabi

Dr. Muwaffaq Sabry Al-Saedy

M.D. Fadel Mohammed Reda Al-Shara

Dr. Tarek Odeh Mary

M.D. Nawzad Safarbakhsh

Prof. Noureddine Abu Lehya / Algeria

Mr. Dr. Jamal Shalaby/ Jordan

Mr. Dr. Mohammad Khaqani / Iran

Mr. Dr. Maha Khair Bey Nasser / Lebanon